

التحقيق ١ الإلمام بكيفية تأثير الاقتصاد في حقوق الإنسان



وراء كل فعل يفتقر إلى العدالة وذي تأثير على فرد أو أسرة أو مجتمع، هناك نظام يسمح بحدوثه. تصف هذه المذكرة الخطوة الأولى في فك شفرة انعدام العدالة، ألا وهي التحقيق في كيفية حدوث أحداث معينة أو ترسيخها بسبب مصدر مؤثر لانعدام العدالة في وقتنا الحاضر: النظام الاقتصادي المهيمن. هنا سيجد النشطاء وصانعو التغيير أساسيات تحديد الأسباب الجذرية - والمسؤوليات عن- المظالم المشفرة في النظام الحالي.

الأسئلة الرئيسية

ما هو الاقتصاد؟

كيف يتم تشفير انعدام العدالة في نظامنا الاقتصادي؟

كيف يمكن لعدسة حقوق الإنسان أن تساعدنا في تحليل الاتجاهات الاقتصادية؟

ما الأدوات التي تساعدنا في النظر إلى الاقتصاد من منظور حقوق الإنسان؟

التحقيق ٠١

الإلمام بكيفية تأثير الاقتصاد في حقوق الإنسان

مقدمة

المذكورة، نقدم بعض العناصر الأساسية لنظامنا الاقتصادي ونستعرض اتجاهات الأربعمائة عامًا الماضية التي شكلت طريقة تفاعلها بين بعضها البعض. نناقش أيضًا كيف يمكن تحليل الاتجاهات من منظور حقوق الإنسان وتحديد بعض الأدوات اللازمة لحدوث ذلك.

ما الاقتصاد؟

غالبًا ما يأتي الحديث عن الاقتصاد باعتباره قوة متجانسة لا يمكن السيطرة عليها، منفصلة عن حياة الناس اليومية. عادة ما يتم تصويره في صورة أرقام على الرسم البياني، أو صعود وهبوط سوق الأسهم، أو خط تجميع آلي في مصنع. نتحدث عن الاضطرار إلى التضحية بالصحة أو العدالة أو الإنصاف أو الأهداف البيئية في خدمة «الاقتصاد». لكن في الواقع، الناس هم الاقتصاد. أي أن الاقتصاد يتكون من التفاعلات بين البشر كل يوم.

يعمل الاقتصاد في مجالات مختلفة. تشمل:

الأمر: كثير من النشاط الاقتصادي يحدث في هذا المجال. كثير من الناس يكسبون عيشهم من السلع أو الخدمات التي ينتجونها في المنزل: الزراعة الصغيرة، أو الأعمال التجارية المنزلية الصغيرة. لكن العمل اليومي المتمثل في رعاية بعضنا البعض - يسمى **التكاثر الاجتماعي** social reproduction - هو أيضًا عنصر حاسم في اقتصادنا الأسري. بدون ذلك، لن يكبر الأطفال بصحة جيدة ولن يكون الكبار في وضع يمكنهم من ممارسة عمل مدفوع الأجر. في هذا السياق، من الضروري الالتفات إلى أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، رغم ندرة ظهورها في الإحصاءات الرسمية، فإن بعض التقديرات تشير إلى أنها قد **تصل إلى ٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا**. إنه دعم خفي ضخم للاقتصاد العالمي، ومعظمه من النساء.

أماكن العمل: تتنوع أماكن العمل تنوعًا هائلًا. فهي تشمل كل شيء؛ من شخص يعمل بمفرده على جهاز الكمبيوتر المحمول في المنزل، إلى بائع متجول، إلى شركة عبر وطنية ضخمة. إذ إن أماكن العمل وما وراءها من شركات، تشكل الاقتصاد بشتى أنواع الطرق. إنها توظف الناس، وتنتج السلع والخدمات، وتشتري وتبيع في السوق، وتتفاعل مع بعضها البعض في محاولة لزيادة الإنتاجية وتعظيم الأرباح. وهذا ما يمنح الشركات كثيرًا من القوة في الاقتصاد، الذي يستخدمونه للتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية لصالحهم.

الأسواق: تسهل الأسواق تبادل السلع والخدمات، من خلال السماح بتسعير أي عنصر قابل للتداول. يعتقد العديد من الاقتصاديين إن الأسواق هي الطريقة الأكثر فعالية لتحديد الأسعار؛

سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على المظالم الأساسية في صميم نظامنا الاقتصادي. إلا أن اقتصاداتنا كانت في أزمة قبل وقت طويل من حدوث هذه الجائحة. إذ نجد أن التفاوت الشديد - الفجوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء - هو واقع عملي في كل بلد، بما في ذلك الدول الأغنى. في العقود الأخيرة كانت هذه الفجوة تتزايد بشكل أكثر وضوحًا. وفقًا لأكثر التقديرات توافرًا، حتى قبل الجائحة، كان ما يقرب من ١٠٪ من سكان العالم (٤٣٧ مليون شخص) يعانون من فقر مدقع بالفعل - **يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار أمريكي في اليوم** - وكان **ما يقرب من نصف البشر يعيشون على أقل من ٠.٥٥ دولار أمريكي في اليوم**. في المقابل، بحلول عام ٢٠٢٠، أصبح أغنى ١٠ أشخاص في العالم **يملكون مجتمعين ٥١ تريليون دولار أمريكي**، وهو ما يكفي لجعل الجميع في العالم فوق خط الفقر الرسمي عدة مرات. لقد جاءت أزمة فيروس كورونا المستجد COVID-١٩ فزادت من هذه التفاوتات الصارخة.

في الوقت نفسه، نجد النظام العالمي الذي يثري القلة من خلال استغلال الكثيرين، يعتمد بدوره - وإلى حد كبير - على الاستخراج والتدمير البيئي. وقد أدى ذلك إلى أزمة المناخ التي تكافح حاليًا لمواجهتها. فالملايين من الناس حول العالم أصبحوا بالفعل لاجئين بسبب المناخ، في حين أن **٩٩٪ منا يتنفسون هواءً ملوثًا، ويموت ٧ ملايين شخص كل عام بسببه**. كذلك عند التطرق لمناطق العالم المختلفة - معظمها يعد سكانها أقل مساهمة في تغير المناخ - نجدها قد أصبحت في وقت وجيز غير صالحة للسكن. لا يوجد مؤشر أوضح على مدى كون النظام غير إنساني وغير متوازن وغير أخلاقي أكثر من حقيقة أن الربح قصير الأجل يحظى بتقدير أكبر من الجدوى المستمرة للحياة البشرية على كوكبنا.

هكذا بدأ كثير من الناس بتشككون في نظامنا الاقتصادي القائم. عل الرغم من ذلك، إذا أردنا تغيير هذا النظام، فنحن بحاجة إلى فهم القوى التي تشكله، وهي معقدة ومتعددة الأبعاد وديناميكية. هذه القوى متصلة بعمق في طريقة عمل الأشياء بحيث يصعب غالبًا رؤيتها وفهمها. بعبارة أخرى، يتم «ترميزها» في النظام. مثل الرسالة المبهمة، تظل غير مفهومة لمعظم الناس. بالنسبة للبعض منا، قد تبدو حتى كقوانين طبيعية، أو «تمامًا كما هي الأمور».

إذا كنا سنقوم بفك شفرة انعدام العدالة في اقتصاداتنا، فنحن بحاجة أولًا إلى رسم خريطة لعناصر النظام المختلفة وربط ما بينها من نقاط. يساعدنا هذا في الكشف عن كيفية تسبب هذه العناصر معًا في خلق الديناميكيات الخاصة التي تكرر انعدام العدالة. ومن ثم، فإننا في هذه



الإلهام

التحرك من أجل بناء القوة الجماعية ومحاسبة صناع القرار



التنوير

إلقاء الضوء على المشكلات الأساسية من خلال جمع البيانات وتحليلها وتصورها



التحقيق

وضع خريطة لفهم المشكلة بعمق باستخدام لتحديد المؤشرات "OPERA" إطار "أوبرا" والمعايير

تنظيم هذه الوثيقة وفقًا لطريقة مبتكرة لجمع وتحليل وتقديم الدلائل حول ثلاث خطوات:

المستهلكين عن طريق حظر الملوثات أو إدخال معايير سلامة الغذاء، إلى ضمان حقوق العمال من خلال تشكيل العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين والنقابات العمالية.

إن نهج التفكير المنظومي systems thinking في التعامل مع السياسات الاقتصادية - التي ينظر إليها بوصفها عنصرًا في النظام الاقتصادي- يساعدنا في إبراز تعقيد عملية صنع السياسات. وهذا بدوره يمكن أن يعزز قدرتنا على التأثير في تلك السياسات. على وجه الخصوص، يشجعنا نهج كهذا على رؤية الترابط بين الأدوات والسبل المختلفة لاتباع سياسات معينة. فالتأثير الكلي لهذا المزيج من الأدوات والسبل لا يسير بصورة خطية. والواقع، قد يكون من الصعب التنبؤ بنتائج. كما أنه يشجعنا على رؤية الجهات الفاعلة في ساحة صنع السياسات بشكل أوضح، متضمنًا ذلك صناع القرار والنخب المؤثرة وعامة المواطنين. كما سنناقش أدناه، يمكن أن يكشف هذا عن التفاوتات العميقة بين القوة التفاوضية لهذه المجموعات المختلفة، التي يمكن أن تشوه أو «تستحوذ» على عملية صنع السياسات. تأثير المؤسسات الاقتصادية الدولية مهم بشكل خاص.

كيف تم تشفير انعدام العدالة في نظامنا الاقتصادي؟

على الرغم من أنه يمكننا رؤية آثار انعدام العدالة في كل مكان، إلا أن أسبابها عادة ما تكون خفية أكثر. أحيانًا يكون من الواضح جدًا كيف يشكل الاقتصاد حياتنا. تتعدد قرارات السياسة الاقتصادية مقدار الضرائب التي ندفعها، على سبيل المثال. إذا كانت البطالة مرتفعة، فقد نجد صعوبة في الحصول على وظيفة. لكن بعض الطرق الأخرى التي يشكل بها الاقتصاد حياتنا وحقوقنا أقل سهولة. على سبيل المثال، ما مقدار التمويل الحكومي الذي تتلقاه مدرستنا المحلية، وكيف يؤثر ذلك على التعليم الذي يتلقاه أطفالنا؟ لماذا يهرم إذا كانت شركة كبيرة لا تدفع الضرائب؟ كم ننفق على تمويل الرعاية الصحية وكم على الجيش؟ ما علاقة الديون السيادية بما إذا كانت مياها نظيفة؟

يمكن للحكومات أن تختار طرقًا مختلفة لإدارة كل هذه الأشياء وتحديد أولوياتها. إذ إن اتجاهات السياسة السائدة لا تشكل الطريقة الوحيدة لتسيير الأمور. في الواقع، مرت الفلسفة الاقتصادية السائدة بتحول جذري خلال الجيلين الماضيين.

يمكن وصف النظام الاقتصادي القائم في معظم أنحاء العالم الآن، الذي ترسخ على مدى العقود القليلة الماضية، بأنه «نيوليبرالي (Neoliberal)». وقد جاء تعريف النيوليبرالية على أنها «مشروع اجتماعي اقتصادي وسياسي يضع السوق في مركز جميع التفاعلات البشرية» (FEMNET and GADN). يجادل أنصار الليبرالية الجديدة بأن الاقتصاد سينتج ازدهارًا واسع النطاق عندما يعمل السوق دون أي قيود أو تدخلات. وكان لتطورات عديدة مهمة تحركها هذه الأيديولوجية أن تسهم في تشكيل اقتصاداتنا على مدار الأربعين عامًا الماضية، وكان للعديد من هذه التغييرات تأثيرات جد محددة - وفي الغالب جد ضارة- على حقوق الناس.

منذ ثمانينيات القرن العشرين، كان التراجع عن برامج الرعاية الاجتماعية وإعادة هيكلتها - بعد أن كان تصورها في الأصل على أنها مخططات ممولة من القطاع العام لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وإمكانية تحقيق حياة كريمة للجميع- ظاهرة شبه عالمية. من الناحية العملية، أدى انكماش دولة الرفاه إلى جعل خدمات مثل الرعاية الصحية والمياه والتعليم أكثر كلفة وأقل إتاحة وجوده، كذلك القائمون على توفيرها أقل عرضة للمساءلة. وهذا ما يحدث إما من خلال التخفيضات المباشرة، أو الخصخصة وتسليح الخدمات العامة والبنية التحتية وتحويلها إلى مواد للتداول. إن ظهور المدارس ذات الرسوم التي تستهدف الأسر الفقيرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هو أحد الأمثلة على هذا التحول. كما أن الانتشار المتزايد للرسوم المستخدمة في الرعاية الصحية الأساسية هو مثال آخر. تعمل كل هذه التغييرات على جعل السلع والخدمات الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان بعيدة عن متناول الكثيرين، وإنشاء أنظمة ذات مستويين يمكن من خلالها لمن يمتلكون الإمكانات الحصول على خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة، لكن لا يستطيع أولئك الذين لا يملكون الوسائل. وفي الوقت نفسه، يتم تضيق مخططات الحماية الاجتماعية بشكل متزايد وتقليصها إلى تعويضات ملطفة طفيفة، في أحسن الأحوال.

غالبًا ما حدث هذا الانكماش في دولة الرفاه تحت راية ضبط أوضاع المالية العامة fiscal consolidation، أو ما يُعرف أكثر باسم **التقشف** austerity أو **التكيف الهيكلي** structural adjustment. المنطق المفترض للتقشف هو المسؤولية المالية وعدم إنفاق الحكومات بما يتجاوز إمكاناتها. لكن في الواقع أنه في العقود الأخيرة قد تم تخفيض الضرائب المباشرة التقدمية (التي تطلب أكثر من الأغني) بشكل كبير، لا سيما تلك المفروضة على الشركات والأثرياء. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، **انخفض متوسط معدل ضريبة الشركات حول العالم من ٤٪ إلى ٤.٤٪**. على الرغم من أن الحجة النيوليبرالية هي أنه لا يوجد أموال للاستثمار في السلع العامة، إلا أن الحقيقة هي أن الحكومات أقل رغبة في رفعها من النخب والقطاعات القوية سياسيًا.

في الوقت الذي بررت التخفيضات الضريبية بوصفها وسيلة لتعزيز الاستثمار، نجد التقشف أيضًا يعطي الأولوية للوائح فضفاضة أو مائعة على الشركات. وهذا يشمل تخفيف مسؤولياتها تجاه

اكتشف أكثر



يوفر موقع www.ecnmy.org تفسيرات خالية من اللغة والمصطلحات المختصة والمركبة للمفاهيم الاقتصادية وراء حياتنا اليومية.

لأنها يمكن أن تحقق «التوازن» بين العرض والطلب. لهذا السبب يُقال يجب أن تكون الأسواق «خالية» من ضوابط وتنظيم الحكومات. ومع ذلك فقد شدد آخرون على أنه لا يوجد شيء اسمه سوق غير منظم؛ فدائمًا ما تكون الأسواق جزءًا لا يتجزأ من القواعد القانونية والسياسية التي تحدد من يتحمل المخاطر ومن يجني الفوائد في تبادلات السوق. في معظم الأنظمة، يتم تنظيم الأسواق بطرق «تخرج» التكاليف الاجتماعية والبيئية التي لا يمكن تسعيرها؛ بمعنى آخر، لا يتم أخذ التكلفة الحقيقية الكاملة (على سبيل المثال، التكلفة البيئية أو الاجتماعية) لإنتاج سلعة أو خدمة في الاعتبار. هذا يوسع من التفاوتات الاجتماعية ويغذي الانهيار البيئي.

المشاع: تسمح المشاعات للناس بالتنظيم الذاتي بالطريقة التي يستخدمون بها الموارد القابلة للمشاركة لمصلحتهم الفردية والجماعية. بعبارة أخرى، لا يحتاجون إلى الاعتماد على الدولة أو السوق للقيام بذلك. تشمل الموارد تلك الموجودة في المشاعات الطبيعية (مثل الهواء والماء والأرض الصالحة للسكن) والمشاعات الرقمية (مثل البرامج المجانية والمفتوحة المصدر).

الدول: تلعب دورًا رئيسيًا في الاقتصاد من خلال وضع السياسة الاقتصادية. كما سنوضح أدناه، تحدد هذه السياسات كيفية قيام الحكومات بجمع الأموال العامة واستخدامها؛ السلع والخدمات التي يقدمونها، بصرف النظر عن قدرة الناس على الدفع؛ و«قواعد اللعبة» التي تؤثر على حدوث أي نشاط اقتصادي آخر بطريقة عادلة أم لا. كيف ينبغي أن تكون السياسة الاقتصادية «التدخلية» هو موضوع نقاش ساخن في الاقتصاد. كما أن الدول هي المسؤولة الرئيسية (أي الأطراف المسؤولة) عندما يتعلق الأمر بالتزامات حقوق الإنسان.

النظام والمؤسسات الاقتصادية العالمية: بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئت عدة مؤسسات اقتصادية دولية، من بينها **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي** (IMF) - التي يشار إليها عادة باسم مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods - وفي وقت لاحق، **منظمة التجارة العالمية** (WTO). هذه المؤسسات لها تأثير كبير على السياسة الاقتصادية العالمية، وبالتالي على السياسة الاقتصادية المحلية. على الرغم مما تدعيه هذه الهيئات من كونها مساحات متعددة الأطراف، فإن هياكل الحوكمة الخاصة بها تعطي تأثيرًا غير متناسب لبلدان الشمال العالمي.

يتمثل العنصر الأساسي في هذا النظام في السياسة الاقتصادية، التي تصف، في الأساس، القرارات المتعلقة بكيفية قيام الحكومات بجمع وإنفاق الأموال العامة، وكيف تنظم النشاط الاقتصادي أو تتحكم فيه أو توجهه. تشمل بعض المجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية ما يلي:

السياسات المالية: مجال ضخم يشمل جميع الطرق التي تجمع بها الحكومات الأموال، من بينها الضرائب والإقتراض، بالإضافة إلى ما تتفقه. كذلك تعد الميزانية السنوية للحكومة أداة رئيسية للسياسات المالية، وعادة ما تديرها وزارات المالية.

السياسات النقدية: تتحكم في عرض النقود في الاقتصاد (أي مقدار الأموال المتوفرة للإقراض والإنفاق) وتنظم النظر المالية. تشمل أدوات السياسة تحديد أسعار الفائدة؛ وإقراض الحكومة والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى؛ وتنظيم كيفية اندماج بلد ما في النظام المالي العالمي. تلعب البنوك المركزية دورًا رئيسيًا في هذه العملية.

السياسات التجارية: تتحكم في بيع وشراء السلع والخدمات من البلدان الأخرى. تشمل الأدوات هنا التعريفات والحصص المفروضة على البضائع التي المستوردة إلى البلاد.

السياسات الصناعية: تشير إلى الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الحكومات، شاملة ما تفعله من خلال الاستثمار والتنظيم، لتشجيع تنمية ونمو الاقتصاد كله أو جزء منه. تعتبر الصفقة الخضراء الجديدة The Green New Deal المقترحة في الولايات المتحدة، والمبادرات المماثلة في أماكن أخرى، أمثلة على نوع من السياسات الصناعية التي تهدف إلى تسريع الجدوى التجارية للصناعات الخضراء، من أجل الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون.

السياسات التنظيمية: تتحكم سلوك القطاعات الخاصة، بما في ذلك القطاعات المالية وغير المالية. ويتراوح ذلك من كسر الاحتكارات من خلال قانون مكافحة الاحتكار أو المنافسة، إلى حماية

موظفيها. إذ كانت الآثار على العمال شديدة، مما أدى إلى وظائف أكثر خطورة على نحو متزايد، في أماكن عمل غير آمنة، مع ركود الأجور وفرصة ضئيلة للالتصاف من أصحاب العمل المسيئين.

يواجه العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، المحرومة من الإيرادات الضريبية اللازمة، حلقة مفرغة من الإفراط في الاعتماد على الديون الخارجية. إذ إن أحكام القرض وشروطه - من بينها العملة المتداولة- تؤثر بشكل كبير على كيفية إدارة مدفوعات الديون. فعدم المساواة في النظام المالي العالمي يعني أن الشروط والأحكام تختلف بين البلدان. على وجه التحديد، غالبًا ما تضطر البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى الاعتماد على الأسواق المالية الدولية غير المنظمة، التي تميل لصالح المقرضين من القطاع الخاص. حيث يُنظر إلى أهليتهم الائتمانية على أنها أقل؛ لذلك ينتهي بهم الأمر إلى الاقتراض بأسعار فائدة عالية، وبالدولار الأمريكي. وعندما يكافحون لسداد ديونهم، يتعين عليهم إعادة التفاوض بشأن القرض (المعروف باسم إعادة هيكلة الديون). غالبًا ما ينطوي ذلك على الحصول على مزيد من القروض من جهات الإقراض العامة، التي تفرض شروطًا صارمة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة وسن سياسات معينة. بعبارة أخرى، المزيد من التشفير. عندما تضغط مدفوعات الديون على الميزانيات الحكومية، أو عندما يأتي تخفيف الديون بشروط مرفقة، فإن هذا يؤدي إلى خصخصة الأصول العامة، وخفض برامج الحماية الاجتماعية، وسحب الاستثمار في الخدمات العامة الأساسية.

إن التكاليف التي يتكبدها الناس جراء المسار المشار إليه أعلاه لا تخطئها عين: وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة ولها تبعات كبيرة على الصحة والدخل والحياة الأسرية، بينما يؤدي ضعف الخدمات العامة إلى تدهور الرعاية الصحية والتعليم لمن هم غير قادرين على دفع تكاليف الخدمات الخاصة. غالبًا ما تعاني النساء والفتيات أكثر من غيرهن من التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي. يتم الاعتماد على رعايتهم غير مدفوعة الأجر وعملهم المزملي لسد الثغرات التي أحدثتها التشفير، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي والحراك الاجتماعي.

لكن أكبر لائحة اتهام للنظام الاقتصادي الليبرالي الجديد هي أنه فشل في الوفاء بما وعد به بشروطه الخاصة. إذ وفقًا للعقيدة النيوليبرالية، على الرغم من أن قلة من الموظفين أو الأفراد قد يعانون مؤقتًا، إلا أن الأمور على المدى الطويل ستكون أفضل للجميع. يوصف هذا أحيانًا بنظرية **التدفق لأسفل** trickle-down theory، أو الفكرة القائلة بأن «المد الصاعد يرفع كل القوارب». لكن من الناحية العملية، كما رأينا، فإن هذا النظام الضار بشكل متزايد قد خلق بدلًا من ذلك ثروة لا تصدق في أيدي قلة من الأثرياء، مع فوائد ضئيلة للغاية لبلايين البشر. في النهاية، فشلت في تأمين ظروف الكرامة لغالبية سكان العالم. وفقًا للمقاييس الرسمية، **انخفض الفقر المدقع على مستوى العالم (يُعرف بأنه عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ٩١ دولار أمريكي في اليوم).** ومع ذلك، فإن ما يقرب من ١٠٪ من سكان العالم لا يزالون يعيشون تحت هذا الخط، الذي - كما أظهر العديد من الباحثين والخبراء - لا يكفي ببساطة لتلبية حتى أبسط الاحتياجات والعيش بكرامة. قياسًا على عتبات أكثر منطقية، يعيش بلايين من الناس في فقر أو على حافة الفقر. حتى في البلدان الأكثر ثراءً - حيث لا يكاد أي شخص يعيش على أقل من ٩١ دولار أمريكي في اليوم - هناك أعداد متزايدة من الناس بلا مأوى ومعوزون.

لا يمكن إنكار أن الفقر المدقع هو انتهاك لحقوق الإنسان. الأشخاص الذين يعيشون في هذه الحالة هم بحكم التعريف غير قادرين على التمتع بحقوقهم بشكل كامل أو على قدم المساواة. وبما أن السياسات النيوليبرالية في جميع أنحاء العالم تتراجع عن دولة الرفاه، فحتى الأشخاص الذين يعيشون في أشكال أقل حدة من الفقر - «الفقر العاملون»، على سبيل المثال - غير قادرين على التمتع بحقوقهم في التعليم الجيد والرعاية الصحية الفعالة والرعاية اللائقة، والعمل والأجور المتساوية، والسكن اللائق، وخدمات المياه النظيفة والصرف الصحي التي يمكن الاعتماد عليها. هذا الوضع ليس من قبيل الصدفة.

في عالم كان فيه ثمانية من أصحاب المليارات فقط في عام ١٩٠٢ لا يمتلكون نفس الثروة التي يمتلكها ٥٪ من سكان العالم بأسره، فإن استمرار وجود الفقر هو خيار سياسي.

في الواقع، يرتبط الفقر ارتباطًا جوهريًا بعدم المساواة، التي اتسعت بشكل كبير في معظم مناطق العالم في السنوات الأخيرة، ومن المحتمل أن تكون قد تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩. السياسات الاقتصادية - التي يُفترض أنها «محايدة»- في الواقع تعيد إنتاج وترسيخ التمييز وعدم المساواة الهيكلية، حيث تتسع فجوات الدخل والثروة والفرص على أساس العرق والطبقة والجنس. كما أن انعدام المساواة بصورة حادة تعد مشكلة من منظور حقوق الإنسان؛ لأنه مؤشر واضح للتمييز في مكان ما في النظام. إذا كانت السياسات محايدة وكان لدى الجميع «الفرصة» نفسها، فكيف يمكننا إذن تفسير هذه الفروقات الدراماتيكية في النتائج بين الرجال والنساء، والسود والأبيض، والسكان الأصليين وغير الأصليين؟ علاوة على ذلك، فإن انعدام المساواة يخلق أيضًا مجتمعات طبقية للغاية حيث يكون الحراك الاجتماعي منخفضًا للغاية، وتظهر أنظمة «منفصلة وغير متكافئة». الغالبية العظمى من الناس غير قادرين على التمتع بحقوقهم إلى الدرجة الكاملة التي يحق لهم التمتع بها، وعلى قدم المساواة مع جيرانهم الأكثر حظًا.

من أهم التكاليف الاجتماعية للسياسات النيوليبرالية ارتفاع مستويات الديون على كاهل الأسر. عندما تتراجع الحكومات عن الخدمات العامة وخطط الحماية الاجتماعية، يتعين على الحلول الفردية القائمة على السوق سد الفجوة. بالنسبة لمن يستطيعون تحمل تكاليفها، فإن هذا يعني المستشفيات الخاصة، ورعاية الأطفال الخاصة، والمدارس الخاصة، والتأمين الخاص، والمعاشات التقاعدية الخاصة، ودور الرعاية الخاصة. لكن بالنسبة لمن لا يستطيعون، فإن هذا يعني الاقتراض أكثر فأكثر للحفاظ على مستوى معيشتهم.

في عديد من البلدان، يفترق كثير من الناس إلى مصادر الإقراض الرسمية. وفي حالات أخرى، أدى رفع القيود المالية إلى جعل مصادر الإقراض الرسمية أقل أمانًا. هذا بدوره يؤدي إلى الإقراض المفترس predatory lending. أصبحت معدلات الفائدة المفرطة والشروط التعاقدية التعسفية وتجرير المدنين وممارسات التحصيل القاسية أكثر انتشارًا. ولا شك أن هذا سرعان ما يؤدي إلى حلقة لا تنتهي من المآسي الشخصية والعائلية والاجتماعية لكثير من الناس، مما يعرض حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لخطر أكبر ويقوض رفاهيتهم وقدرتهم على تحقيق إمكاناتهم.

في مثل هذا النظام الاقتصادي الشاذ، تصبح السلطة السياسية أكثر تركيزًا. إذ نادرًا ما يتسنى لمن يعانون الانتهاكات على أيدي أصحاب العمل محاسبتهم، وهو وضع يؤهل لانتشار الفساد بين النخب، في حين نجد تمتع الشركات القوية بخط مباشر مع صانعي السياسات الذين يواصلون سن السياسات التي تحميهم وتقيدهم. يمكننا وصف هذا بأنه «نزع الديمقراطية de-democratization» عن الاقتصاد. في الوقت نفسه، فإن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الشركات والنخب - خاصة في شمال الكرة الأرضية- يسمح لهم بمواصلة نهب البيئة وانبعث كميات هائلة من الكربون، في حين أن الآثار المدمرة للتلوث وتغير المناخ محسوسة بشكل متزايد في الجنوب العالمي وتتراكم بين أفقر المجتمعات، وخاصة المجتمعات الملونة.

كيف يمكن لعادات حقوق الإنسان أن تساعدنا في تحليل الاتجاهات الاقتصادية؟

في هذه المرحلة، يجب أن يكون واضحًا جدًا أنه إذا كنا نهتم بحقوق الإنسان، يتوجب علينا التعامل مع الاقتصاد. إنه ليس بعيدًا عن حياة الناس اليومية ونضالاتهم؛ في الواقع، إنه يشكل أو يخلق أو يفاقم تلك الصراعات. من نواح عديدة، قد تكون النظر الاقتصادية - والمؤسسات والسياسات التي تدعمها- أكبر عامل محدد لمدى سهولة تمتع الناس بحقوقهم. كما نعلم، تؤثر اقتصاداتنا على الأشخاص المختلفين بشكل مختلف، ويسير التفاوت الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع العنصرية والتمييز على أساس الجنس وأشكال أخرى من التمييز على أساس الوضع الاجتماعي للأشخاص.

ومع ذلك، يظل السؤال الشائع من النشطاء هو: كيف يمكن للمطالبة بحقوق الإنسان أن تساعد في التصدي للسياسات الاقتصادية غير العادلة؟ في عمل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CESR - وعمل شركائنا وحلفائنا- وجدنا أن استخدام نهج حقوق الإنسان، أو تبني منظور حقوق الإنسان عند النظر إلى الاقتصاد، مفيد للغاية لمجموعة متنوعة من الأسباب.

أولاً، توفر حقوق الإنسان إطارًا معياريًا قائمًا على القيم لتحليل النظام الاقتصادي. في الوقت الحالي، يتمثل الغرض من الاقتصاد كما أقر معظم صانعي السياسات في النمو الاقتصادي، الذي يقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي، مع الحد من الفقر أو «التنمية» كأثر جانبي مفترض. لكن إذا فكرنا بدلًا من ذلك في أعمال حقوق الإنسان باعتباره الهدف الأساسي للاقتصاد، يمكننا تسليط الضوء على ما إذا كانت السياسات الاقتصادية تخلق الحرمان والتمييز والإقصاء أم تكافحها.

حقوق الإنسان، قبل كل شيء، تضمن لنا الظروف المادية التي نحتاجها جميعًا لعيش حياة كريمة. كما أنها تكفل تمكن الجميع من الرفاه، وتحقيق إمكاناتهم، وإتاحة الفرصة للعبور على السعادة والإنجاز. وهذه الحقوق تشمل الحق في التعليم والعمل والغذاء والمأوى والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتنمية الثقافية. من خلال النظر إلى الحرمان من هذه المنافع بوصفه إنكارًا للحقوق، لا عجزًا عن تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن النهج القائم على الحقوق يعتبر الفقر ظلمًا وليس قدرًا. وهذا النهج يركز على العلاقات بين المجموعات في المجتمع، بهدف محاسبة الأقوياء على الإجراءات التي يتخذونها وتتسبب في استمرار الفقر أو تفاقمه.

في الواقع، ترسي حقوق الإنسان التزامات قانونية يجب على الحكومات والشركات الكبرى والهيئات القوية الأخرى الامتثال لها. هذا هو السبب الرئيسي **ثالثًا** الذي يجعل منظور حقوق الإنسان مفيدًا. الاعتراف بأن المنافع العامة مثل الصحة والمياه والتعليم هي حقوق، يعني الاعتراف بأنها ضرورية للغاية للكرامة ورفاه الإنسان، بحيث يجب ضمان تمتع الجميع بها؛ لا يمكن تركها لأهواء السوق أو لتقدير صانعي القرار. هذا ما يمثل تحديًا مباشرًا لمنطق النيوليبرالية. فالأولوية هنا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بدلًا من «الحقوق» الزائفة للمستثمرين والشركات.

أفكار استخلاصية

نهج حقوق الإنسان الذي حددناه في هذه المذكرة مستمد من (ويضيف إلى) نهج التفكير المنظومي أو نهج تغيير الأنظمة لتحويل اقتصاداتنا. بدلاً من مجرد محاولة فهم مكونات محددة بمعزل عن غيرها، يأخذ التفكير المنظومي في الحسبان التفاعلات بين أجزاء مختلفة من النظام، من أجل فهم أفضل لكيفية خلقهم معاً ديناميكيات معينة تدعم (أو يمكن أن تغير) الوضع القائم. يساعدنا تحليل الاتجاهات الاقتصادية التي ميزت العقود الأخيرة من خلال منظور حقوق الإنسان على فك شفرة انعدام العدالة في اقتصاداتنا.

ثالثاً، يوفر لنا الطابع العالمي لحقوق الإنسان لغة متفقاً عليها على نطاق واسع للحديث عن القيم التي ينبغي أن تدعم اقتصاداتنا. يتم تقنين حقوق الإنسان في إطار شامل من المعايير والمبادئ الملزمة. تم الاتفاق على هذه من قبل الغالبية العظمى من الحكومات، وشكلتها نضالات مجتمعات لا حصر لها محرومة من حقوقها. وهذا يجعل حقوق الإنسان إطاراً قوياً وموحداً للنهوض بالعدالة الاقتصادية.

رابعاً، تعطينا حقوق الإنسان صورة شاملة عن الرفاهية. يحتوي إطار حقوق الإنسان على مجموعة واسعة من الحقوق: المدنية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية. يفسر العديد من الأشخاص والمنظمات حقوق الإنسان بشكل ضيق، حيث يرون أنها تتعلق بشكل أساسي بالحريات المدنية. لكن حقوق الإنسان أكثر شمولية من ذلك بكثير. إن إعادة التفكير في اقتصاداتنا على أساس هذه المجموعة الواسعة من الحقوق - من الحق في محاكمة عادلة إلى الحق في التحرر من الجوع والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي - تساعد على التغلب على المناقشات الأيديولوجية القديمة حول ما إذا كان على الحكومات إعطاء الأولوية للحريات أم للتنمية (كلتاها محددة بشكل ضيق). تُفهم جميع الحقوق صراحةً على أنها مترابطة وكل لا يتجزأ - حيث يكون الحق في الصحة غير قابل للتفاوض مثل الحق في حرية التعبير - وفي الواقع، يعتمد كل منهما على الآخر. وهذا يعكس رؤية أكثر إقناعاً ودقة لحياتنا ومجتمعنا واقتصاداتنا المتشابكة.

ما الأدوات التي تساعدنا في النظر إلى الاقتصاد من خلال عدسة حقوق الإنسان؟

لفهم وتوضيح تأثير الاقتصاد على حقوق الإنسان، وإثبات الحاجة إلى تغيير النظم الاقتصادية، من الضروري توفير مستوى أساسي من المعرفة الاقتصادية. قد يبدو هذا شاقاً. لكن من الممكن جداً معرفة ما تحتاج إلى معرفته دون الحاجة إلى إعادة التدريب كخبير اقتصادي. في الواقع أنه في بعض الأحيان يمكن لمن ليسوا خبراء اقتصاديين أن يتجاوزوا بسهولة البديهيات والمعتقدات التي يتم تدريسها في دورات الاقتصاد السائدة.

فيما يتعلق بنشطاء حقوق الإنسان، فإن أحد أكبر التحديات ليس في تثقيف أنفسنا بشأن الاقتصاد، بل تجاوز مجال الأمان المعتادين عليه، وتعلم استخدام الأساليب التحليلية والقياس التي لا تعتبر من الناحية التقليدية محورية في مجال حقوق الإنسان. غالباً ما يتعلم نشطاء حقوق الإنسان النظر إلى الأفراد لا الأنظمة. كذلك اعتدنا على تحليل الأحداث - احتجاج مكبوت، محاكمة غير عادلة - بدلاً من الحرمان المزمع المستمر. كما أن أساليبنا غالباً ما تكون قانونية للغاية.

لكن بعض أشكال انعدام العدالة المزمع منها والأكثر انتشاراً - مثل عدم المساواة الاقتصادية، والتدمير البيئي وتقييد الحيز المدني - تؤثر على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. فهي لا تتناسب مع التحليلات البسيطة للسبب والنتيجة. إذ يمكن أن يؤدي فحص جزء واحد فقط من النظام إلى نوع من التشطي والعزل. كذلك يختلف النظام بأكمله عن مجموع أجزائه بسبب التفاعلات بين تلك الأجزاء. ومن ثم يميل هذا النهج أيضاً إلى المبالغة في تبسيط تشخيص المشكلة، وهذا بدوره يحد من الوصفات التي يمكن تقديمها.

لإنجاز مثل هذا النوع من العمل، نحتاج إلى استخدام مجموعة من طرق البحث. بعضها مستمد من مجال القانون. يأتي البعض الآخر من الاقتصاد وعلم الاجتماع وما هو أبعد. في هذا السياق ستجدون المذكرات التي تشكل وحدثي **الإضاءات Illuminate** والإلهام **Inspire** تمدنا بكثير من هذه الأساليب. سيكون إطار حقوق الإنسان - المفصل في **المذكرة التالية** - هو دليلنا دائماً. ما يهمنا في نهاية المطاف هو كيف يمكننا تقديم القضية الأكثر إقناعاً حول ما إذا كان الناس يتمتعون أو لا يتمتعون بالحقوق التي يحق لهم الحصول عليها.

في نهاية المطاف، تتطلب إعادة التفكير في الاقتصاد لمواءمته مع حقوق الإنسان تحولاً جذرياً في كيفية إنتاج وتوزيع واستهلاك وتقييم المنافع والخدمات المختلفة. توفر حقوق الإنسان مجموعة متفقاً عليها على نطاق واسع من القيم الأخلاقية والالتزامات القانونية التي ينبغي أن تدعم اقتصاداتنا، مستنيرة بفهم شامل لرفاه الإنسان. تجدون تفاصيل هذه الالتزامات في **المذكرة الثانية من هذه الوحدة**.

تدفعنا مقارنة النظام الاقتصادي الحالي بالالتزامات حقوق الإنسان، إلى تحديد الأسباب الجذرية للمظالم والمسؤوليات المشفرة في النظام الحالي. في الوقت نفسه، يمكن لإدخال التفكير المنظومي في أبحاث حقوق الإنسان أن يوفر لنا طريقة أكثر قوة ودقة للنظر في الاقتصاد. تقدم المذكرة الثالثة من هذه الوحدة إطاراً لتنفيذ ذلك. إذ تتيح محتوياتها استخدام أنواع مختلفة من أدوات رسم الخرائط لتحديد أو تأطير النظام الاقتصادي؛ وتحديد العناصر المختلفة فيه؛ وتصور كيف تترايط وتتفاعل؛ وفهم كيف تخلق معاً الديناميكيات الخاصة التي تتركس انعدام العدالة